■ الفصل الرابع ■

كيف تؤازر الأسواق الحرة العالمية أسوأ أنواع الرأسمالية: أقانون جريشام جديد؟

هناك قانون أو مبدأ عام يتعلق بتداول النقود أسماه مستر ماكلويد «قانون أو نظرية جريشام» ، على اسم سير توماس جريشام ، الذى أدرك صدقه بوضوح منذ ثلاثة قرون . وينص هذا القانون فى إيجاز على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التعامل ، ولكن العملة الجيدة لا تستطيع أن تطرد العملة الرديئة .

و . س . چيڤرنز (١)

فى النظرية الاقتصادية يقول لنا قانون جريشام إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . وفى سوق حرة عالمية توجد صورة أخرى لقانون جريشام : هى أن الرأسمالية الرديئة تتجه إلى طرد الرأسمالية الجيدة . وفى أي منافسة تجرى وفقا لقواعد «دعه يعمل» على النطاق العالمى ، التى وضعت لتكون انعكاسا للسوق الحرة الأمريكية ، فإن اقتصادات السوق الاجتماعية فى أوروبا وآسيا توجد بصورة منتظمة فى ظروف غير مواتية ، ولن يكون لها مستقبل ما لم يكن باستطاعتها تحديث نفسها عن طريق إصلاحات جذرية وسريعة .

فالدول ذات السيادة تخوض حربا فى التنافس على التحرر من الضوابط والقيود، وهى حرب تفرضها عليها السوق الحرة العالمية . وتعمل الآن بالفعل آلية لتنسيق اقتصادات السوق فى اتجاه هبوطى . ويلقى فى البوتقة بكل نوع من الرأسمالية القائمة حاليا . وفى هذا السياق تمتلك السوق الحرة الأمريكية المضطربة اجتماعيا ميزات قوية .

وفى النظرية الاقتصادية، اعترف كينز بأن قابلية رأس المال للتنقل على المستوى

---

(١) و . ستانلى چيڤرنز ، **Money and the Mechanism of Exchange** ، لندن : كيجان پول ، ترنس تروبنر ، ١٩١٠ ، الصفحة ٨١ .

الدولى من شأنها إضعاف سياسات العمالة الكاملة التى يمكن أن تنتهجها الحكومات الوطنية . ولكنه ما كان يستطع التنبؤ بأن قابلية رأس المال للتنقل عالميا يمكن أن تعيد الحكومات إلى عالم لا تكون فيه الإدارة الاقتصادية الوطنية مجدية إلا فى أضيق الحدود . إذ لم يعد باستطاعة الحكومات الوطنية اليوم تنفيذ سياساتها الطموحة لمواجهة التقلبات الدورية ، وهى السياسات التى انتزعت اقتصاداتها من براثن الكساد فى فترة ما بعد الحرب ، إلى جانب أن الأسواق العالمية تفرض عليها سياسة مالية محافظة ـ أى الإدارة الحكيمة للدين الحكومى .

وقد تنبأ قليلون فى العصر الكينزى بأن قابلية رأس المال والإنتاج للتنقل على نطاق العالم يمكن أن تشعل فتيل التنافس بين الدول ذات السيادة فى الحد من أنظمة الضبط والرعاية الاجتماعية . فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتى أخذ التنافس بين الأنواع المختلفة من الرأسمالية ـ الأمريكية والألمانية واليابانية والروسية والصينية ـ يحل محل المنافسة بين التخطيط المركزى والرأسمالية .

وفى هذا التنافس الجديد تعمل الأسواق الحرة الأمريكية على قصقصة أجنحة اقتصادات السوق الاجتماعية فى كل من أوروبا وآسيا ، وذلك برغم حقيقة أن التكاليف الاجتماعية للأعمال إنما يجرى تحملها بطرق مختلفة فى الأسواق الاجتماعية الأوروبية والآسيوية . فكل منها يتهدده النموذج الأمريكى ، لأن كل مجال أعمال يتحمل التزامات اجتماعية أذرتها الرياح فى الولايات المتحدة . وفى الوقت نفسه تظهر الرأسمالية الصينية كمنافس للصورة الأمريكية لأنها تستطيع أن تقطع شوطا أبعد من السوق الحرة الأمريكية فى عدم الالتزام بالأسواق الاجتماعية السائدة فى أوروبا وبقية آسيا .

إن جميع النماذج المألوفة لمؤسسات السوق تكتسب خصائص جديدة مع استبعاد المنافسة العالمية من خلال هياكل الدول ذات السيادة . وإنه لخطأ جسيم أن نعتقد أن ذلك نزاع يستطيع أن يكسبه أىٌّ من النماذج القائمة . فهى تتآكل جميعا وتحل محلها أنواع من الرأسمالية جديدة وأكثر تقلبا . والنتيجة الرئيسية لهذه المنافسة الجديدة هى جعل اقتصادات الأسواق الاجتماعية لفترة ما بعد الحرب غير قابلة للاستمرار ، على حين يحدث تحول فى اقتصادات السوق الحرة التى كانت هى الفائز الاسمى فيها .

كيف تطرد الرأسمالية الرديئة الرأسمالية الجيدة

إن التكاليف الاجتماعية التى تتحملها دوائر الأعمال فى اقتصادات الأسواق

الاجتماعية تمكنها من أداء وظيفتها كمؤسسات اجتماعية دون إضعاف للتماسك فى المجتمعات الأكبر التى تعمل فيها . وفى الوقت نفسه فإن هذه التكاليف الاجتماعية لابد أن تصبح أعباء فى أي منافسة مع المشروعات التى تعمل فى الأسواق الحرة . أما المنشآت الأمريكية فليس لديها إلا القليل من تلك الالتزامات .

كما أن المزايا الكامنة التى تتمتع بها المنشآت التى تعمل فى اقتصادات الأسواق الحرة ليست عرضية أو مؤقتة ، وإنما هى مزايا من طبيعة النظام نفسه ، ولا يمكن أن تعوض عنها المستويات الرفيعة للتعليم والمهارة التى كثيرا ما حققتها اقتصادات الأسواق الاجتماعية ، أو الاستثمارات الأفضل فى البنية الأساسية ، أى فى الطرق والمرافق العامة الأخرى ، أو حققها التماسك الاجتماعى الذى تعززه تلك النظم الاقتصادية . وكذلك فإن الأداء المتفوق الذى أظهرته الأسواق الاجتماعية فى هذه المجالات لن يمكّنها من دعم مستويات الرعاية الاجتماعية وأنماط الإدارة والتنظيم التى تميزت بها فى الماضى .

وفى مسيرة التاريخ الطويلة ربما تكون الأسواق الاجتماعية فى أوروبا أكثر إنتاجية من الأسواق الحرة الأمريكية . أما فى المدى القصير ومن زاوية التنافس فى سوق حرة عالمية ، فإنه ليس باستطاعتها حتى أن تكون ذات قدرة تنافسية فى مجال التكاليف .

إن الظروف التى تمنح السوق الحرة ميزة استراتيجية على اقتصادات الأسواق الاجتماعية لفترة ما بعد الحرب هى التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط مقترنة بقابلية رأس المال للتنقل بغير قيود على نطاق العالم . [٢] أما فى سوق عالمية للتجارة الحرة فإن الميزة تكون (مع تساوى الأمور الأخرى) مرتبطة بمنشآت منخفضة التكاليف . ويصدق ذلك سواء أكانت تكاليف أيد عاملة ، أم تكاليف تنظيمية ، أم تكاليف ضريبية .

ولنتناول التكاليف البيئية . إذا كانت التكاليف البيئية فى بلد واحد **«جزءا من بنية تكاليفه الإجمالية»** [*] نتيجة لنظام ضريبى يلزمها بأن تنعكس فى تكاليف المشروعات ،

---

(٢) من أجل الاطلاع على نقد قوى للتجارة الحرة العالمية ، وهو نقد أنا مدين له ، انظر ، هيرمان أ. دالى، **"From Adjustment to Sustainable Development : The Obstacle of Free Trade"** ، وردت فى : **The Case Against Free Trade. GATT, NAFTA, and the Globalization of Corporate Power** ، سان فرانسيسكو ، دارنشر إيرث أيلند ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١٢١ إلى ١٣٢ . انظر أيضا ، چيرى ماندر وإدوارد جولد سميث ، **The Case Against the Global Economy and For a Turn Toward the Local** ، سان فرانسيسكو ، سييرا بوكس ، ١٩٩٦ .

(*) **Internalized Costs** .

ولكن تلك المشروعات مرغمة على المنافسة فى السوق العالمية مع مشروعات فى بلدان أخرى لا تتحمل مثل تلك التكاليف البيئية ، فإن البلدان التى تتطلب من دوائر الأعمال الخضوع للمساءلة البيئية تكون بانتظام فى أوضاع غير مواتية .

وبمرور الوقت ، فإما أن المشروعات التى تعمل فى نظم خاضعة للمساءلة البيئية ستنسحب من دوائر الأعمال ، وإما أن الأطر الضابطة لتلك النظم ستتراجع إلى مستوى محتمل تنخفض فيه معوقاتها التنافسية . وتعد هذه الموازنة جزءًا لا يتجزأ من السوق الحرة العالمية .

والسوق الحرة العالمية تعمل على «**استبعاد**» التكاليف التى تعدّها نظم أفضل جزءًا من بنية تكاليفها الإجمالية ، وعلى «**إلقاء**» عبء هذه التكاليف على الآخرين (*) . وفى الاقتصادات الحساسة بيئيا توضع السياسات الضريبية والتنظيمية بحيث تكون المنشآت مطالبة بتحمل التكاليف التى تفرضها أنشطتها على المجتمع وعلى الطبيعة . وكانت تلك لفترة طويلة هى الحالة فى بلدان أوروبا القارية . وتمارس الأسواق الحرة العالمية ضغطا شديدا على تلك السياسات . كما أن البضائع التى تنتجها المنشآت الخاضعة للمساءلة البيئية تكون تكلفتها أعلى من تكلفة البضائع التى تنتجها المشروعات المطلقة اليد فى تلويث البيئة .

إن التنظيم العالمي للمعايير البيئية ، وإن يكن مثلاً أعلى ملهمًا ، يعد تنظيما يوتوبيا . وهو لا يكون ملزما عندما تشتد الحاجة إليه ـ مثال ذلك أنه لا توجد سوى بضعة تدابير فعالة لحماية البيئة فى روسيا أو الصين . وفى كلا البلدين يعدّ التدهور البيئى بمثابة الطوفان ، وذلك فى جانب منه ميراث من فترة التخطيط الاقتصادى المركزى ، وفى جانب آخر نتيجة لإصلاحات السوق . ومع ذلك ، فإن كلا من البلدين يجرى إقناعهما بدخول السوق الحرة العالمية حيث سيكون على بضائعهما أن تنافس مع بضائع يتم إنتاجها فى الأسواق الاجتماعية الخاضعة للمساءلة البيئية .

وبعض اقتصادات العالم الصناعية المتقدمة على درجة من الثراء تكفى لمواجهة الضغط لتخفيف المعايير البيئية . وقد يكون باستطاعتها تعويض المنشآت التى تخسر فى المنافسة مع الأعمال التى تقوم على اقتصادات منخفضة الضبط والتنظيم . وإذا كان باستطاعة الاقتصادات المتقدمة حماية بيئاتها بهذه الطريقة ، فإن ذلك سيكون جزئيا لأن بإمكانها تصدير التلوث عن طريق نقل الإنتاج المسبب للتلوث إلى بلدان العالم الثالث حيث المعايير

(*) To externalize Costs .

البيئية أقل تشددا . وستظل البلدان المتقدمة نظيفة على حساب أجزاء أخرى من العالم تصبح أكثر قذارة .

ولن يطرأ تغيير على التأثير الشامل للأسواق الحرة العالمية على البيئة العالمية . وسيستمر مفعوله على نطاق العالم للتخفيف من التكاليف التى كانت تتحملها المؤسسات فى أنواع مبكرة من الرأسمالية كانت أكثر خضوعا للمساءلة . ونتيجة لذلك ستقل باستمرار صلاحية مساحات متزايدة من كوكب الأرض للسكنى . وفى الوقت نفسه سيرتفع الثمن الذى يتعين أن تدفعه المجتمعات القليلة الغنية بدرجة تكفى لأن يكون بإمكانها المحافظة على صلاحية بيئاتها للعيش ، وإذا واصلت ، برغم ذلك ، فرض تكاليف التلوث وغيرها من التكاليف الاجتماعية البيئية على دوائر الأعمال ، فستنخفض الأرباح ، وسيلجأ رأس المال إلى الهجرة .

وبدلا من ذلك ، يمكن للمجتمعات أن تتبنى سياسات تقضى بأن تتحمل الأموال العامة مباشرة تكاليف التحكم فى التلوث . وقد تنجح بموجب تدابير كهذه فى حماية بيئاتها المحلية من بعض أنواع التدهور ، وإن كانت لن تعزل نفسها عن التأثير العالمى للتلوث المحلى فى البلدان الفقيرة . وقد أثبتت كارثة تشيرنوبل أن بعض أنواع التلوث تمتد آثاره مسافات بعيدة للغاية .

التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط وقابلية رأس المال للتنقل دوليا

فى النظرية الكلاسيكية للتجارة الحرة يكون رأس المال غير قابل للتنقل . فمذهب ريكاردو فى الميزة المقارنة ـ الذى مازال كثيرون يلجئون إليه للدفاع عن التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط ـ يفيد بأنه عندما تتقلص المشروعات أو الصناعات عديمة الكفاءة نسبيا فى أى بلد ، ستنمو مشروعات وصناعات أخرى تستوعب ما يتحرر من الأنشطة المتدنية من رأسمال وأيد عاملة . ففى كل بلد يمارس التجارة ينتقل رأس المال إلى الأنشطة الاقتصادية التى يكون فيها أكثر إنتاجية . والميزة المقارنة عند ريكاردو تنطبق **داخليا** فى الدول التى تمارس التجارة ، وليس خارجيا فيما بينها . ويعنى ذلك أنه فى نظام للتجارة الحرة غير المقيدة سيكون تخصيص الموارد عند أقصى إنتاجية لها داخل كل دولة تمارس التجارة ، ومن ثم ـ عن طريق الاستدلال ـ على نطاق العالم . وبقدر ما يصبح العالم سوقا واحدة ، ستزداد الكفاية والإنتاجية فى كل بلد إلى أعلى مستوى ممكن .

وقد أدرك ريكاردو أن ذلك لا يكون صحيحا إلا إذا كان رأس المال غير قابل للتنقل دوليا :

«إن عدم الأمن المتخيل أو الحقيقى لرأس المال ، عندما لا يكون تحت السيطرة المباشرة لصاحبه ، إلى جانب العزوف الطبيعى لدى كل إنسان عن أن يترك البلد الذى ولد فيه وأن يتخلى عن علاقاته ، وعن أن يُسْلم نفسه بكل عاداته الثابتة إلى حكومة غريبة وقوانين جديدة ، إنما يشكل قيدا على هجرة رأس المال . وهذه المشاعر التى أشعر بالأسى عندما أراها تضعف ، تغرى معظم الملاك بأن يقنعوا بمعدل منخفض للأرباح فى بلدهم ، بدلا من السعى إلى استخدامٍ أعلى عائدًا لثروتهم فى دول أجنبية» . (٣)

إن هذا التباين بين المتطلبات النظرية لتجارة حرة عالمية غير مقيدة ، وحقائق عالم القرن العشرين ، يحتاج إلى شئ من التعليق . فعندما يكون رأس المال قابلا للتنقل ، فإنه سيسعى إلى ميزته المطلقة عن طريق الهجرة إلى بلدان تكون فيها التكاليف البيئية والاجتماعية عند أدنى مستوى ، والأرباح عند أعلى مستوى . وسواء فى النظرية أو فى الممارسة فإن أثر قابلية رأس المال العالمية للتنقل هو إبطال المذهب الريكاردى للميزة النسبية . ومع ذلك فإنه فوق هذا الأساس الواهى مازال يقف صرح التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط . (٤)

إن الحجة المثارة ضد الحرية العالمية غير المقيدة فى التجارة وتنقلات رأس المال ليست فى المقام الأول حجة اقتصادية ، وإنما هى بالأحرى أن الاقتصاد يجب أن يكون فى خدمة حاجات المجتمع ، وليس أن يكون المجتمع فى خدمة السوق . والصحيح أنه من زاوية اقتصادية

---

(٣) داڤيد ريكاردو ، **On the Principles of Political Economy and Taxation** ، هارموندسويرث : پنجوبن ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٥٥ .

(٤) كما يلاحظ ميشيل پورتر ، فى عمله الكلاسيكى ، **The Competitive Advantage of Nations** ، لندن : مكميلان ، ١٩٩٠ ، الصفحة ١٢ ، فإن «النظرية النمطية (للميزة النسبية) تفترض أنه لا توجد وفورات حجم ، وأن التكنولوچيات فى كل مكان تكون متطابقة ، وأن المنتجات تكون غير متباينة ، وأن مجموعة عوامل الإنتاج الوطنية تكون ثابتة . وتفترض النظرية أيضا أن عوامل الإنتاج ، مثل الأيدى العاملة الماهرة ، لا تنتقل بين الدول . وجميع هذه الافتراضات ليست لها ، فى غالبية الصناعات ، علاقة كبيرة بالمنافسة الفعلية» . وثمة رأى أصيل حديث فى نظرية الميزة النسبية قال به ر . دورنبوش ، س . فيشر ، پول صمويلصون ، **"Comparative Advantage, Trade and Payments in a Ricardian Model wrth a Continuum of Goods"** ، فى مجلة **أمريكان إيكونوميك ريڤيو** ، المجلد ٦٧ ، ديسمبر ١٩٧٧ ، الصفحات ٨٢٣ إلى ٨٣٩ .

خالصة وضيقة تكون السوق الحرة العالمية سوقا مجدية بدرجة هائلة . وبالمثل فإنه فى المباراة بين اقتصادات السوق الحرة وأنظمة الأسواق الاجتماعية كثيرا ما تكون الأسواق الحرة متفوقة فى الإنتاجية . وليس هناك شك فى أن السوق الحرة هى نمط الرأسمالية الشديد **الكفاءة اقتصاديا** . وذلك ينهى المسألة بالنسبة لمعظم الاقتصاديين . غير أن ما تفعله اقتصادات السوق الاجتماعية ليس بعيدا عن المنطق بأي حال . كما أن الممارسة اليابانية فى استخدام العمال غير المنتجين اقتصاديا فى مجموعة منوعة من المهن القليلة المهارة ليست ممارسة تفتقد المعقولية أو الكفاءة ، شريطة أن يكون أحد معايير الكفاءة الذى يحكم به على سياسة كهذه هو المحافظة على التماسك الاجتماعى عن طريق تجنب البطالة الواسعة النطاق .

وكما اعترف بعض الاقتصاديين دائما ، فإن الحرص على الكفاءة الاقتصادية دون اعتبار للتكاليف الاجتماعية هو فى حد ذاته أمر غير معقول ، كما أنه فى الواقع يعطى لمطالب السوق الأولوية على حاجات المجتمع . وذلك على وجه التحديد هو الذى يدفع المنافسة فى السوق الحرة العالمية . وقد أصبح من حتميات النظام بأسره تجاهل التكاليف الاجتماعية ، وذلك تشويه مهنى لمهمة الاقتصاديين .

إن عدم الكفاءة الاقتصادية الذى تتميز به القيود على التجارة الحرة ، يكاد أن يكون بديهيا بدرجة يسهل معها أن يدان بالجهل الاقتصادى أى ناقد للتجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط . [٥] ولكن الحجة الاقتصادية المؤيدة للتجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط تنطوى على تجريد جامح بعيد عن الحقائق الاجتماعية . وصحيح أن القيود على التجارة الحرة العالمية لن تعزز الإنتاجية ، ولكن الإنتاجية القصوى التى تتحقق على حساب الاضطراب الاجتماعى والبؤس البشرى تعدّ هدفا اجتماعيا شاذّا وخطيراً .

الأسواق الحرة العالمية وتهاوى الأجور

عندما يكون رأس المال قابلا للتنقل كما هو اليوم ، فإنه سيتجه ، مع تساوى الأمور

---

(٥) تلك هى حجة اثنين من الكتاب المعاصرين البارزين الذين دافعوا عن التجارة الحرة العالمية غير المقيدة ، هما دوجلاس أ. إيروين ، **Against the Tide : An Intellectual History of Free Trade** ، پرنستون ، نيوچيرسى : إدارة النشر بجامعة پرنستون ، ١٩٩٦ ؛ پول كروجمان ، **Pop Internationalism** ، كمبردج ، مساشوستس : إدارة النشر بمعهد مساشوستس للتكنولوچيا ، ١٩٩٦ . وللإلمام بصورة كلاسيكية حديثة لنظرية الميزة النسبية ، انظر ، بتل أوهلين ، **Interregional and International Trade** ، كمبردج ، مساشوستس : إدارة النشر بجامعة هارڤارد ، ١٩٣٣ .

الأخرى ، إلى الانجذاب نحو البلدان التى تكون أجور العمال المطلقة فيها عند أدنى مستوى . وبطبيعة الحال ، فإن الأمور نادرا ما تكون متساوية ، لا سيما التكاليف التى تتحملها المشروعات بالإضافة إلى أجور العمال . كما أن نوعية البنية الأساسية والخدمات فى البلدان المختلفة تختلف اختلافا كبيرا . كذلك تتفاوت من بلد لآخر التكاليف والمخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار السياسى ، والممارسة المحلية للقانون ، والفساد . ومما له أهمية أيضا درجة تعليم قوة العمل المحلية ، ومواقع المصانع ، وتكاليف النقل ، والبيئة السياسية ، وعوامل أخرى كثيرة .

والأجور المنخفضة فى بعض البلدان ـ مثل بلدان إفريقيا الوسطى والغربية على سبيل المثال ـ تعكس حقيقة أن تلك البلدان تعدّ مواقع غير جذابة لرأس المال الإنتاجى . أما الأجور العالية فى بلدان أخرى ، مثل سنغافورة ، فتعكس مستوياتها الممتازة للتعليم بين أفراد قوة العمل ، وحكم القانون ، والخلوّ من الفساد ، والاستقرار السياسى .

من ذلك أن تكاليف العامل الواحد فى شركة أوسرام ـ التى مقرها ألمانيا ، وثانى أكبر منتج فى العالم للمصابيح الكهربائية ـ لإنتاج هذه المصابيح فى الصين تبلغ واحدا على خمسين من مثيلاتها فى ألمانيا ، ولكن إنتاج نفس العدد من المصابيح يتطلب عددا من العمال يزيد فى الصين ٣٨ مرة على ما يتطلبه فى ألمانيا . وهنا نرى أن تكاليف الفرد من الأيدى العاملة يمكن أن تلغيها بدرجة كبيرة المستويات الأدنى للمهارة والإنتاجية . (٦)

فضلا عن أن معدلات الأجور فى أى اقتصاد إنما تحددها سوقه للأيدى العاملة المحلية ، وليس معدلات الأجور فى البلدان الأخرى . فسيارة التاكسى التى أستوقفها فى بيكاديللّى ليست موضع منافسة مع سيارة التاكسى فى لاهور . غير أن هناك نطاقًا متزايداً من المهارات التى يتحدد سعرها عالميا . وثمة خدمات كثيرة يمكن تصديرها إلى أى مكان تكون فيه الأيدى العاملة اللازمة لها أرخص ما يمكن ـ كما حدث عندما حوّلت شركات الطيران عمليات بيع التذاكر ومسك الدفاتر إلى الهند . ولكن غالبية الأجور مازالت تحددها الأسواق المحلية .

إن تدهور قدرة العمال على المساومة فى بلدان الشمال الغنية لم يكن نتيجة التجارة الحرة العالمية وحدها . والاعتقاد بأنها يمكن أن تفعل ذلك معناه المبالغة فى تأثير التجارة

---

(٦) من أجل هذه المقارنة ، انظر ، بيتر مارش ، **"A Shift To Flexibility"** ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ٢١ من فبراير عام ١٩٩٧

الدولية وتدفقات رأس المال على الاقتصادات الوطنية . ذلك أن البطالة فى البلدان المتقدمة هى من الضخامة بحيث لا يمكن أن تعزى فقط إلى التجارة مع بلدان الأجور المنخفضة .

ويُعَدّ كل من التكنولوچيات الجديدة وهبوط مستوى مهارة أجزاء من السكان بسبب التعليم غير الملائم ، سببا محوريّا للبطالة الطويلة الأمد فى البلدان الغربية المتقدمة . كما أن الفوارق المتزايدة فى الدخل قد تضخمت نتيجة لتحرر سوق العمل من الضوابط وللسياسات الضريبية الليبرالية الجديدة . ولكن السبب الجوهرى لانخفاض الأجور وتصاعد البطالة هو انتشار التكنولوچيا الجديدة على نطاق العالم .

أما الاقتصادات الحديثة التصنيع والاقتصادات التى دخلتها الصناعة أخيراً، فلا تقعان فيما يتعلق بالأجور ضمن فئات بسيطة متجانسة . وفى بعض البلدان الحديثة التصنيع ، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ، تكون الأجور فى مهن كثيرة أعلى منها فى بعض البلدان المتقدمة ، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة . وهذا هو السبب فى أن قيام بعض الشركات الآسيوية المتعددة الجنسية بنقل مصانعها من الجنوب إلى الشمال نحو مناطق العالم الأول التى تكون أجور الأيدى العاملة فيها رخيصة ، لا يُعدّ اليوم من الأمور غير المألوفة .

ومن أمثلة ذلك القرار الذى اتخذه المجمع الصناعى الكورى «لاكى جولد ستار» فى بداية عام ١٩٩٧ ، بتوطين مصنع له فى نيوپورت ، ويلز ؛ وبذلك قام هذا المجمع بتصدير وظائف من كوريا إلى منطقة أوروپية ، هى حتى الآن فى العالم الأول ، تنخفض فيها أجور العمال وتكاليف العمل غير الآجرية . (وقد حصل هذا المجمع على إعانة كبيرة من الحكومة البريطانية لتشجيعه على أن يفعل ذلك) . وقبل هذا بسنة نقلت شركة رونسون مرافقها الخاصة بإنتاج ولاعات السجاير من كوريا إلى ويلز ، وتمكنت بذلك من توفير ٢٠ فى المائة من تكاليف الأجور .[٧]

وتوضح هذه الأمثلة أن ما لسياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى من تأثير على الأمن الوظيفى لم يعد يتركز فى المقام الأول على قوة العمل فى العالم الأول . وقد برهنت المظاهرات الجماهيرية للعمال فى سول فى يناير عام ١٩٩٧ ، على أن تدهور الأمن الوظيفى يحدث على نطاق العالم .

---

(٧) "Come to low - wage Wales" ، فى جريدة **إندپندنت** ، عدد ١٣ من يناير عام ١٩٩٧ .

كذلك ليست بلدان العالم الأول متجانسة فيما يتعلق بتكاليف الأيدى العاملة . فالأجور التى تدفعها شركة سيمنز لعمالها الألمان مرتفعة ، ولكن ذلك يرجع فى جانب منه إلى مستويات التعليم والتدريب الأعلى كثيرا فى ألمانيا ، وإلى أن إنتاجية عمال سيمنز الألمان تبلغ قرابة ضعف مثيلاتها فى المصانع الأمريكية . (٨)

ومع ذلك فإن الأثر الإجمالى للتجارة الحرة العالمية غير الخاضعة للضوابط مازال هو دفع أجور العمال إلى أدنى ـ وبوجه خاص عمال الصناعات التحويلية غير المهرة ـ فى البلدان المتقدمة . وإذا خفضت الحواجز أمام التجارة الدولية ، عندئذ ـ فيما يشير إليه الاقتصاديون على أنه **«التسوية بين سعر عوامل الإنتاج»** (*) ـ سيتجه سعر هذه العوامل ، بما فى ذلك **سعر الأيدى العاملة** ، إلى التقارب . وهذا هو ما يعنيه الاقتصاديون عندما يقولون للعمال إن «أجوركم ستتحدد فى بكين» . (٩)

وتكنولوجيات المعلومات الجديدة تسمح لسلع كثيرة ، من بينها مدى متسع من الخدمات ، بأن يتم إنتاجها فى البلدان النامية بجزء فقط من تكاليف الأيدى العاملة التى يتطلبه إنتاجها فى المجتمعات الصناعية الأكثر نضجا . وكما أوضحت منظمة العمل الدولية فى دقة وإيجاز ، فإن «القرارات الخاصة باختيار مواقع المصانع فى هذه الأيام إنما تحكمها بدرجة كبيرة تكاليف الأيدى العاملة» . (١٠) وتلك حقيقة مهمة . ومن ثم فإن نظرية ريكاردو التى بموجبها لم يكن رأس المال قابلا للتنقل إلا داخل البلد الذى نشأ فيه ، وكان الإنتاج من الناحية العملية غير قابل للتنقل دوليا ، لم تعد نظرية ذات صلة بالموضوع .

ويختلف عالمنا عن عالم ريكاردو فى نقطة مهمة أخرى . إذ توجد فى البلدان الحديثة التصنيع معدلات سريعة لنمو السكان . ومن شأن ذلك تعزيز ما للتجارة الحرة العالمية غير الخاضعة للضوابط من ضغط نزولى على الأجور فى الاقتصادات الصناعية التامة النمو . ففى غالبية هذه الاقتصادات تكون معدلات النمو السكانى

---

(٨) من أجل هذه المقارنة ، انظر ، بيتر مارش ، **"A Shift to Flexibility"** ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ٢١ من فبراير عام ١٩٩٧ .

(*) **Factor - price equalization** .

(٩) س . فريمان ، **"Are your wages set in Peking ?"** ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك پريسپكتفر** ، العدد ٩ ، صيف عام ١٩٩٥ .

(١٠) **World Labour Report** ، چنيف : منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٢ .

منخفضة ، وتكون الأيدى العاملة ـ الماهرة منها على الأقل ـ موردا نادرا يستحق علاوة فى الأجر . وفى كثير من البلدان الحديثة التصنيع ، حيث يتزايد السكان بسرعة ، تكون الأيدى العاملة ـ بما فى ذلك بعض أنواع العمالة الماهرة ـ متوافرة بكثرة .

وعندما يكون النمو السكانى على هذا النحو من عدم التماثل فإن العمالة فى البلدان الحديثة التصنيع تؤدى إلى خفض الأجور فى الاقتصادات الصناعية التامة النمو . وعندما يمارس رأس المال والإنتاج التنقل بلا ضوابط عبر العالم ، فإنهما سيتجهان إلى التوطن فى البلدان التى تكون فيها الأيدى العاملة شديدة الوفرة وقليلة التكلفة . وباستطاعتهما فى الوقت الحالى أن يفعلا ذلك سواء أكانت الأيدى العاملة التى يحتاجان إليها ماهرة أم غير ماهرة . وقد عبر ميخائيل ليند عن ذلك بقوله :

«فى غضون جيل واحد فإن سكان العالم الثالث الذين يتزايدون بسرعة كبيرة سيضمّون بينهم ليس فقط مليارات العمال غير المهرة ، وإنما أيضا مئات الملايين من العلماء والمهندسين والمعماريين وغيرهم من المهنيين القادرين على القيام بعمل من طراز عالمى ، مقابل جزء ضئيل من الأجر الذى يتوقعه نظراؤهم الأمريكيون . ويأمل الليبراليون دعاة التجارة الحرة ألا يكون لدى أمريكا ذات الأجور المرتفعة والمهارة العالية ما تخشاه من العالم الثالث ذى الأجور المنخفضة والمهارة المتدنية . غير أنه ليست لديهم إجابة على احتمال ـ وفى الحقيقة ترجيح ـ حدوث منافسة من الخارج تتزايد باستمرار» أساسها الأجور المنخفضة والمهارة العالية . وفى هذه الحالة لن يكون كافيا التدريب الأفضل للعمال ولا الاستثمار الأكبر فى البنية الأساسية فى الولايات المتحدة . . . . فمن العسير مقاومة الاستنتاج بأن هناك تنافرا جذريا بين رأسمالية السوق الاجتماعية المتحضرة ، والتجارة الحرة غير المقيدة» . (١١)

وقد بيّن مسح أجرى فى عام ١٩٩٣ لعشرة آلاف شركة ألمانية متوسطة الحجم أن ثلث هذه الشركات كان يخطط لنقل أجزاء من إنتاجه إلى مناطق فى العالم ، مثل أوروبا الشرقية فى مرحلة ما بعد الشيوعية ، كانت الأجور فيها أقل ، والضوابط الاجتماعية والبيئية فيها أقل صرامة . كما أن هناك شركات كثيرة تنقل مصدر حصولها على احتياجاتها من برامج الحاسبات الإلكترونية إلى الهند ، حيث يكسب المبرمجون فى الهند (حوالي ٣٠٠٠ دولار)

---

(١١) ميخائيل ليند ، **The Next American Nation : The New Nationalism and the Fourth American Revolution** ، نيويورك : ذى فرى برس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٢٠٣ .

أقل مما يكسبه المبرمجون فى البلدان الأوروبية أو الولايات المتحدة . ويمكن إيراد أمثلة كثيرة أخرى . (١٢)

ومن شأن تكنولوچيات المعلومات الجديدة تعزيز ما للسوق العالمية من تأثير فى تخفيض الأجور إلى المستوى الذى تصل إليه فى اقتصادات العمل الرخيص المتحررة من الضوابط . كما أن التكنولوچيات الجديدة تدمر مهنا كثيرة . وإذا كانت مهنة صرافى البنوك مهنة محكوما عليها بالزوال ، فإن مصيرا مماثلا ينتظر عازفى الموسيقى فى الحفلات . ففى كلتا الحالتين يمكن الاستعاضة الآلية عن عملهم أو محاكاته بتكلفة رخيصة . وبالمثل تمارس التكنولوچيات الجديدة ضغطا نزوليا على الدخل فى مهن كثيرة حتى فى حالة عدم وجود سوق حرة عالمية . ويترتب على الاستعاضة بالتكنولوچيا عن العمل البشرى خلق معضلات لم يستطع أى مجتمع حتى الآن (ربما باستثناء اليابان) إيجاد حلول لها . (١٣)

وقد اعترف ريكاردو بأن الابتكار التكنولوچى يمكن أن يكون مدمرا للوظائف . وهو لم يشاطر الاعتقاد الحديث بأنه ستنشأ دائما بصورة آلية فرص عمل جديدة من الآثار الجانبية للتكنولوچيات الجديدة . وقد قال : إن «اكتشاف الآلات واستعمالها يمكن أن يصحبهما نقص فى الربح الإجمالى ، وحيثما تكون تلك هى الحال فإنها ستكون ضارة بالطبقة الكادحة ، إذ إن أعدادا منها سيلقى بها خارج العمالة ، وسيصبح السكان فائضين عن الحاجة . . . فالرأى الذى تراه الطبقات الكادحة ، وهو أن استخدام الآلات كثيرا ما يكون ضارّا بمصالحها ، هو رأى لا يقوم على التحيز أو الخطأ ، بل يتفق مع المبادئ الصحيحة للاقتصاد السياسى» (١٤) .

وكما ذكرنا من قبل ، فإن رأس المال سيهاجر إلى البلدان التى يمكن فيها صنع البضائع

---

(١٢) أدين بهذه الأمثلة لمقال عنوانه "Who Competes ? Changing landscapes of corporate control" ، نشر فى مجلة **ذى إيكولوچست** ، المجلد ٢٦ ، العدد ٤ ، يولية / أغسطس عام ١٩٩٦ ، الصفحة ١٣٥ .

(١٣) حول هذه المسألة ، انظر ، چيريمى ريفكين ، **The End of Work : The Decline of the Global Labor Force and the Post - Market Era** ، نيويورك : چ . پ . پوتنام ، ١٩٩٥ .

(١٤) داڤيد ريكاردو ، **Principles of Political Economy and Taxation** ، لندن : چ . م . دنت ، الصفحتان ٢٦٦ و٢٦٧ . ومن أجل الإلمام بحجة أحدث تدعم رأى ريكاردو ، انظر ، پول صمويلصون ، **"Mathematical vindication of Ricardo on machinery"** ، فى مجلة **چورنال أوف پوليتيكال إيكونومى** ، المجلد ٩٦ ، ١٩٨٨ ، الصفحات ٢٧٤ إلى ٢٨٢ ؛ وكذلك صمويلصون ، **"Ricardo was Right"** ، فى مجلة **سكانديڤيا چورنال أوف إيكونوميكس** ، المجد ٩١ ، ١٩٨٩ ، الصفحات ٤٧ إلى ٦٢ .

من أجل مستهلكى العالم فى البلدان الغنية بأقل تكاليف العمل ، ونادرا ما ستكون هذه البلدان هى التى تستهلك فيها تلك البضائع . [١٥] وقد علق وليم فاف على ذلك قائلا : «إنه بوضوح ليس مصادفة أن قدرة الحركة النقابية فى الدول الغربية على المساومة كانت تضعف بشدة وباطراد منذ أن بدأت العولمة . فحتى السبعينيات كان على الاستثمار بوجه عام أن يقتصر على مجمع وطنى للأيدى العاملة من أجل أن ينتج لسوق وطنية . وعندما لم يصبح ممكنا تكنولوجيّا فقط ، بل ومفيدا اقتصاديّا أيضا ، إنتاج سلع من أجل المستهلكين فى بلد غنى فى أسواق عمل فقيرة ومتحررة من الضوابط فى آسيا أو أمريكا اللاتينية أو إفريقيا ، فقدت الأيدى العاملة فى البلدان المتقدمة قدرتها على المساومة»[١٦] . وتتجه دراسات أكاديمية عديدة إلى ترسيخ هذه الملاحظة . [١٧]

إن ما يحدث فى بلدان العالم الأول من توليف غير مسبوق بين التغير التكنولوجى السريع والحرية العالمية فى التجارة وتنقلات رأس المال ، وكذلك بين تحلل سوق العمل من الضوابط فى المجتمعات الصناعية المتقدمة والنمو السكانى السريع فى البلدان النامية ، هو الذى أدى إلى كسوف قوة الأيدى العاملة المنظمة .

الأسواق الحرة العالمية وزوال الاشتراكية الديمقراطية (*)

إن الاشتراكيين الديمقراطيين فى بريطانيا وغيرها من البلدان الأوروبية الذين يتصورون أن

---

(١٥) انظر ، باتريك مينفورد ، **"Free trade and Long wages - still in the general interest"** ، فى مجلة **الاقتصاديين والدراسات الإنسانية** ، المجلد ٧ ، عدد أول مارس ١٩٩٦ ، الصفحات ١٢٣ إلى ١٢٩ .

(١٦) وليم فاف ، **"Job security is disappearing around the World"** ، فى مجلة **إنترناشونال هيرالد تريبيون** ، عدد ٨ من يوليه عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٨ .

(١٧) انظر ، أدريان وود ، **North - South Trade, Employment and Inequality - Changing Fortunes in a Skill - driven World** ، أكسفورد . كلارندون برس ، ١٩٩٤ ؛ وكذلك **"How Trade hurts unskilled Workers"** ، فى مجلة **جورنال أوف إيكونومكس برسبكتفر** ، المجلد ٩ ، العدد ٢٣ الصفحات ٥٧ إلى ٨٠ . انظر إيضا ، منفورد وآخرين ، **"The Elixir of Growth"** ، فى العمل الجماعى الذى أعده سنوور ودى لا ديهيسا ، **Unemployment Policy** ، لندن ، مركز بحوث السياسات الاقتصادية ، ١٩٩٦ . وقد قدمت حجة مضادة تؤكد على أهمية وجود ضوابط على الهجرة إلى الخارج كوسيلة تستطيع بها الدول ـ القومية حماية عمالها ضد المنافسة المعولمة ، لاسيما فى قطاع الخدمات غير التجارية . وفيما يتعلق بوجهة النظر هذه فإن عولمة العمل كانت فى القرن التاسع عشر أكثر تقدما مما هى عليه اليوم . انظر ، ڤينسنت كيبول ، **Deadalus** ، المجلد ١٢٤ ، العدد ٢ ، يوليه عام ١٩٩٥ .

(*) مرة أخرى ، كيف يمكن أن يقال ذلك فى الوقت الذى مازالت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فيه تحكم فى كبرى الدول الأوروبية ؟! المترجم .

اقتصادات الأسواق الاجتماعية التى يألفونها يمكن أن تتوافق مع سوق حرة عالمية ، لم يتفهموا الظروف الجديدة التى نشأت فى المجتمعات الصناعية المتقدمة .

ذلك أن اقتصادات الأسواق الاجتماعية قد تطورت فى بيئة اقتصادية خاصة . وهذه الاقتصادات محتوم عليها أن تتحول أو تدمر نتيجة لتصنيع آسيا ودخول بلدان ما بعد الشيوعية فى الأسواق العالمية .

إن ما يترتب على المنافسة القادمة من بلدان فرض فيها نظام للتحرر من الضوابط وللضرائب المنخفضة ، وتراجعت فيها دولة الرعاية الاجتماعية ، هو إرغام الدول التى تحتفظ باقتصادات سوق اجتماعية على اتباع تنسيق نزولى للسياسات . ذلك أن السياسات التى تفرض سوق عمل متحررة من الضوابط واقتطاعات فى إعانات الرعاية الاجتماعية إنما تُتَّبع بوصفها إستراتيجيات دفاعية ردّا على سياسات يجرى تنفيذها فى بلدان أخرى . كما أن المنافسة الضريبية فيما بين الدول المتقدمة تعمل على استنزاف الأموال العامة ، وتجعل من المتعذر تحمل أعباء دولة الرعاية الاجتماعية . وقد لاحظت افتتاحية جريدة **فاينانشيال تيمس** أنه «نتيجة لتآكل قاعدة الإيرادات يمكن للمنافسة الضريبية أن تتجاوز الحدود . بل إن حروب العطاءات بين البلدان باستطاعتها أن تدمر قاعدة الإيرادات الجماعية . ومن شأن ذلك زيادة العبء الضريبى على الصناعات الأقل قابلية للتنقل وعلى الأيدى العاملة ، بالنسبة لرأس المال»[١٨] .

إن التنافس الضريبى ليس إلا آلية واحدة يمكن من خلالها للمنافسة بين الحكومات على رءوس الأموال والصناعات القابلة للتنقل، أن تعمل على تخفيض الإعانات الاجتماعية وزيادة الضرائب على الأيدى العاملة . وتؤدى ممارسات الأسواق العالمية للأوراق المالية إلى أن ينتقص أو يزال من أسواق العالم الاجتماعية قدر كبير مما كان لدى حكوماتها فى الماضى من حرية فى انتهاج سياسات لمواجهة التقلبات الدورية . كما أنها ترغمها على الارتداد إلى وضع سَبَق الكينزية لم يكن لديها فيه سوى أدوات قليلة لإدارة الاقتصاد الكلى . وهى مرغمة على الوقوف ساكنة دون فعالية خلال فترات الركود فى النشاط الاقتصادى مهما تكن تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية .

ومن قبيل معاقبة الحكومات التى تحاول حفز النشاط الاقتصادى بالاقتراض أو الاضطلاع بأشغال عامة ، فإن الأسواق ترغمها على العودة إلى عالم ما قبل الكينزية الذى كانت الحكومات فيه تستجيب لدورة الكساد بالوسيلة الانكماشية المدمرة ، وهى الحد من

---

(١٨) "Living with tax rivalry" ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ١٤ من يناير عام ١٩٩٧ .

الإنفاق . وهكذا فإن الأسواق العالمية للأوراق المالية إنما تحاكى ما كانت قاعدة الذهب تفعله . ولكنها تفعل ذلك دون أن تكون نسخة طبق الأصل من طابعها شبه الآلى الذى كان يضفى درجة من الاستقرار على الاقتصادات التى كانت تحكمها . وهى تعمل فى سياق اضطرابات سوقية يجعل من المحتوم حدوث انفجارات وأزمات أساسها المضاربة (مثل انهيار السوق العالمية للأوراق المالية فى أوائل عام ١٩٩٤) . فقد حلّت قواعد اللعب فى كازينوهات المضاربات محل آلية قاعدة الذهب .

ولكن الأسواق العالمية لرأس المال تفعل ما هو أكثر من ذلك . فهى تجعل الاشتراكية الديمقراطية غير قابلة للبقاء . وأنا أعنى بالاشتراكية الديمقراطية التوليف بين عمالة كاملة ممولة بالعجز فى الموازنة ، ودولة رعاية اجتماعية شاملة ، وسياسات ضريبية تقوم على العدالة ، وهو التوليف الذى ظل قائما فى بريطانيا حتى أواخر السبعينيات ، وعاش فى السويد حتى أوائل التسعينيات .

وذلك النظام الاشتراكى الديمقراطى كان يفترض وجود اقتصاد مغلق . وكانت تنقلات رأس المال مقيدة بأسعار صرف ثابتة أو شبه ثابتة . وليس باستطاعة كثير من السياسات الأساسية الاستمرار فى اقتصادات مفتوحة . وينطبق ذلك على العمالة الكاملة الممولة بالعجز فى الموازنة وعلى دول الرعاية الاجتماعية فى فترة ما بعد الحرب . كما ينطبق بالمثل على الصفقات الاشتراكية الديمقراطية التى تقوم على المساواة . فجميع النظريات الاشتراكية الديمقراطية فى العدالة (مثل نظرية جون رول القائلة بالمساواة) تفترض مقدما وجود اقتصاد مغلق .[١٩]

وذلك لأنه فقط فى داخل نظام مغلق للتوزيع يكون باستطاعتنا أن نعرف ما إذا كانت مبادئ العدالة التى تمليها تلك النظريات مطبقة . وبصورة عملية أكثر فإنه فقط فى نظام مغلق يمكن تطبيق مبادئ المساواة ، إذا إنها فى الاقتصادات المفتوحة ستصبح غير قابلة للتطبيق نتيجة لحرية الهجرة المتاحة لرأس المال ـ بما فى ذلك رأس المال البشرى .

والنظم الاشتراكية الديمقراطية تفترض إمكانية تمويل مستويات عالية من الإعانات العامة دون مشكلات من الضرائب العامة . وذلك الافتراض لم يعد قائما . بل إنه ليس صحيحا حتى بالنسبة لما تفهمه النظريات الاقتصادية على أنه **مرافق عامة**

---

(١٩) من أجل الاطلاع على نقد لنظرية رول ، انظر ، كتابى ، **Liberalisms** ، لندن ، روتلدج ، ١٩٨٩ ، الفصل ٦ .

حقيقية . ومنطق قابلية رأس المال غير المقيدة للتنقل يجعل تمويل المرافق العامة أكثر مشقة بالنسبة لجميع الدول . والمرافق العامة هذه ، وفق الفهم القياسى لها ، هى الخدمات التى يتمتع بها الجميع . وهى لا يمكن شطرها أو تجزئتها ، وينبغى تدبير تكاليفها من الضرائب إذا كان يتعين عدم الإخلال بها . وفى المؤلفات التقنية للنظرية الاقتصادية والإدارة العامة التى توجد بها وجهة النظر القياسية هذه، فإن عبارة المرافق العامة ترد بمعنى أمور من قبيل القانون والنظام والدفاع عن الوطن وحفظ البيئة .

والحل الكلاسيكى لمشكلات تمويل المرافق العامة هو الإلزام الذى تتفق عليه جميع الأطراف . فالجميع يتفقون على أنهم سيفيدون إذا ما أتيحت المرافق العامة . وهم يحلون المشكلة الكلاسيكية التى يثيرها فخ المرافق العامة ـ أولئك الذين يسعون إلى التمتع بالمرافق العامة دون تحمل أي مسئولية ـ عن طريق مطالبة الجميع بالإسهام من خلال الضرائب . وهذا الحل الكلاسيكى يفشل عندما تكون الضرائب غير قابلة للتطبيق على رءوس الأموال والشركات المتنقلة . وإذا كانت مصادر الإيرادات ـ رأس المال والمشروعات والأفراد ـ حرة فى الهجرة إلى نظم منخفضة الضرائب ، فإن الإلزام الذى تتفق عليه جميع الأطراف لا يكون صالحا كوسيلة لتدبير تكاليف المرافق العامة . ذلك أن أنواع ومستويات الضرائب التى تفرض لتدبير هذه التكاليف فى أي دولة لا يمكن أن تتجاوز بدرجة كبيرة مثيلاتها الموجودة فى الدول التى تُعدّ مماثلة من نواح أخرى .

إن القابلية العالمية لرأس المال والإنتاج للتنقل فى عالم اقتصادات مفتوحة جعلت السياسات المحورية للاشتراكية الديمقراطية الأوروبية غير قابلة للتطبيق . [٢٠] وهى إذ تفعل ذلك إنما تجعل من البطالة الواسعة اليوم مشكلة يتعذر إيجاد حل سهل لها .

ونظريات المذهب النقدى التى تهيمن فى الوقت الحالى على البنوك المركزية والمؤسسات المالية عبر الوطنية فى العالم تنكر إمكانية تحقيق أي مبادلة للعمالة الكاملة باستقرار الأسعار . فأوراق الاعتماد الفكرى لتلك المذاهب ليست مثيرة بوجه خاص . إذ تبدو كأنها تفترض مقدما وجهة نظر فى الحياة الاقتصادية على أنها تتجه إلى تحقيق توازن من النوع الذى وُفِّق كينز فى نقده . وفى أيامنا هذه تم بطريقة تنطوى على مفارقة تاريخية إحياء فكرة توازن الحياة الاقتصادية ، وذلك فى نظريات «التوقعات العقلانية» التى انطلقت

---

(٢٠) ناقشت ذلك بطريقة أكثر منهجية فى بحث عنوانه **After Social Democracy** ، لندن ، ديموس ، ١٩٩٦ ، أعيد نشره باعتباره الفصل الثانى من كتابى **Endgames : Questions in Late Modern Political Thought** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٧ .

من جامعة شيكاغو . وتلك عمليات تنظير مثيرة للجدل ليست جديرة بتوافق عام حتى بين اقتصاديى الاتجاه السائد .[٢١]

ومع ذلك فإن هذه النظريات الملتبسة قد أوحت ببرامج التكييف الهيكلى التى يتبناها البنك الدولى ، والتى فرضت فى بلدان متباعدة ، مثل المكسيك ونيجيريا ، حالات كساد عميقة ومستمرة للنشاط الاقتصادى العينى سعيا وراء الاستقامة المالية . وتحاكى الأسواق العالمية للأوراق المالية برامج التكييف الهيكلى هذه . وهى تفرض على بلدان العالم الأول ضوابط انكماشية للتكييف الهيكلى أخفقت بوضوح بوصفها تدابير طوارئ فى البلدان النامية .

إن النظريات التى يتحقق فيها توازن السوق عن طريق التوقعات العقلانية من جانب المشاركين فى السوق لا يسهم فيها من حققوا ثروات من فهمهم لكيفية عمل الأسواق فى الممارسة . وتعليقا على النظرية الاقتصادية التى تعد الأساس لاتفاقيات **ماستريخت** (*) ، التى سيعهد بموجبها إلى بنك مركزى أوروبى جديد يشرف على عملة أوروبية واحدة بهدف أساسى ، وهو استقرار الأسعار ، يقول جورج سوروس : **«تكمن خلف كل ذلك نظرية توازن اقتصادى مخطئة . وقد أوضح جون مانيارد كينز أن العمالة الكاملة ليست الحصيلة الطبيعية لتوازن السوق . ومن أجل تحقيق عمالة كاملة يحتاج الاقتصاد إلى سياسات حكومية توضع خصيصا لهذا الغرض . . . إن اليد الخفية لن تصل بنا أبدا إلى توازن سعيد»**[٢٢] .

وما يخلص إليه سورس ينطبق على مشروع السوق العالمية الواحدة ذاتية التنظيم بنفس القوة ، أو بقوة أكبر من تلك التى ينطبق بها على الاقتراح الخاص بإنشاء عملة أوروبية واحدة يتحكم فيها بنك مركزى أوروبى يكون التزامه الوحيد هو المحافظة على مستوى ثابت الأسعار .

---

(٢١) تم تقديم نقد قوى لنظريات توازن «التوقعات العقلانية» فى الحياة الاقتصادية ، وذلك فى كتاب ج . شاكل ، **Epistemics and Economics** ، كمبردج : إدارة النشر بجامعة كمبردج ، ١٩٧٦ .

(*) **Maastricht** : مدينة هولندية اجتمع بها فى عام ١٩٤٤ ملوك ورؤساء اثنتى عشرة دولة أوروبية هى بلجيكا والدانمرك وألمانيا واليونان وإسبانيا وفرنسا وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرج وهولندا والبرتغال وانجلترا ، حيث وقعوا على **معاهدة ماستريخت** التى أقيم بموجبها اتحاد أوروبى أساسه الجماعة الأوروبية التى كانت قائمة بالفعل قبل التوقيع عليها ، إضافة إلى أشكال وسياسات التعاون التى اتفقت هذه الدول عليها فى هذا الاجتماع ـ المترجم .

(٢٢) جورج سوروس ، **"Can Europe work ? A plan to rescue the union"** ، فى مجلة **فورين أفيرز** ، عدد سبتمبر / أكتوبر عام ١٩٩٦ ، المجلد ٧٥ ، العدد ٥ ، الصفحة ٩ .

كما أن الأسواق العالمية للأوراق المالية والعملات ، عن طريق زعزعتها لاستقرار أي حكومة وطنية تحاول الإعراض عن هذه المذاهب ـ مثل حكومة فرانسوا ميتران فى بداية الثمانينيات ـ باستطاعتها أن تكون قادرة بنفسها على الوفاء بأغراضها . وهى تحكم الخناق على أي دولة تحاول زيادة العمالة عن طريق توسع فى النشاط الاقتصادى يعتمد على التمويل بالعجز . وكما يقول هيرست وثومپسون :

«إن حجم المعاملات القصيرة الأجل فى الأسواق الدولية للصرف الأجنبى ـ ألف مليار دولار فى اليوم ـ يفوق بكثير تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار المباشر . كما أنه يعنى أن البنوك المركزية الرئيسية لا توجد لديها (منفردة أو مجتمعة) الاحتياطيات اللازمة للدفاع عن سعر صرف معين إذا ما أوحت لها الأسواق بأنه سيتحرك صعوداً وهبوطًا . ومما لاشك فيه أن المتاجرين والمعلقين تكون لديهم أحكام مسبقة ؛ فهم يفضلون التضخم المنخفض والسياسات العامة «للنقود السليمة» . . . . . وهذه السياسات تشكل بلا ريب رادعا عائقا ، كما أنها تلبى المصلحة القصيرة الأجل للمؤسسات المالية الرئيسية باعتبارها الحكمة الاقتصادية الأسمى . (٢٣)

وخلال الثمانينيات كان باستطاعة كبرى الدول القومية ذات السيادة ، وهى الولايات المتحدة ، تطبيق سياسات توسعية كينزية الأسلوب ، عندما كانت منهمكة فى بناء صرح ضخم للأسلحة ؛ ولكن من المشكوك فيه أن يكون فى مقدورها القيام بمحاولة مماثلة فى الظروف الحالية . ذلك أن خبرة الرئيس كلينتون فى بداية إدارته الأولى ، عندما فرضت سوق الأوراق المالية أسعار فائدة مرتفعة كرادع ضد التخفيف المحتمل للضرائب ، قد علمته أنه حتى «مقترض الملاذ الأخير» فى العالم خاضع لحكم السوق العالمية فى الأوراق المالية الحكومية .

كذلك فإن التجربة السويدية الطويلة الأمد فى العمالة الكاملة ، التى واجهت فى بداية التسعينيات صعابا خطيرة ، قد وصلت إلى نهايتها بسبب قوة السوق العالمية للأوراق المالية . وقد وصف وليم جريدر هذه الحالة النموذجية للأسواق العالمية فى أثناء عملها بقوله :

لقد شعرت السويد بسياط السوق فى صيف عام ١٩٩٤ عندما أضرب عن العمل

---

(٢٣) پول هيرست وجراهام ثومپسون ، **"Globalization"** ، فى مجلة **Soundings** ، العدد ٤ ، أغسطس عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٥٨ .

المشترون الدوليون الرئيسيون لأوراقها المالية ، معلنين أنهم لن يشتروا المزيد منها . ونتيجة لذلك حلّقت أسعار الفائدة الطويلة الأجل إلى أعداد من رقمين ، مرتفعة أربع نقاط مئوية كاملة فى تلك السنة ، وهى أعلى تكلفة اقتراض طلبت من أية دولة صناعية متقدمة ، باستثناء إيطاليا . وبرغم أن السويد كانت قد انتخبت حكومة محافظة عاقدة العزم على تحجيم دولة الرعاية الاجتماعية التى اشتهرت بها ، فقد كان العجز السنوى مع ذلك أكثر من ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وزاد الدين الحكومى المتراكم إلى درجة الانفجار ، من ٤٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٠ إلى ٩٥ فى المائة فى عام ١٩٩٥ . ولتهدئة المقاطعة من جانب أصحاب الأوراق المالية ، اضطر البنك المركزى فى السويد إلى تشديد ضوابط الائتمان بدرجة أكبر ، وأعلن رئيس الوزراء على وجه السرعة خططا لإجراء اقتطاعات أخرى من الإنفاق . ومع ذلك فإن اقتصاد السويد ـ الذى كان ذات يوم النموذج لاشتراكية ديمقراطية مستقرة مزدهرة ـ كان بالفعل فى حالة كساد شديد ، مع وصول البطالة إلى قرابة ١٦ فى المائة . لكن التدابير الجديدة زادت الأمور سوءاً . وفى الانتخابات التالية أعاد الناخبون الاشتراكيين إلى السلطة ، برغم أنهم سيواجهون المعضلة نفسها . (٢٤)

وكان لما حدث فى السويد تداعيات بالنسبة لاقتصادات السوق الاجتماعية فى كل مكان . وعلى نقيض التفسيرات التقليدية الكثيرة ، فإن جوهر العمالة الكاملة السويدية لم يكن السياسات الفعالة التى اتبعتها الحكومات الاشتراكية الديمقراطية المتعاقبة فى مجال العمل ، وإنما كان استعداد هذه الحكومات لاستخدام الدولة بوصفها الملاذ الأخير لتوفير الوظائف . (٢٥) وقد حالت أسواق الأوراق المالية دون حدوث ذلك . وما يعنيه هذا بالنسبة للحكومات الأخرى الملتزمة بالحفاظ على التماسك الاجتماعى عن طريق تفادى البطالة الواسعة النطاق ، هو أنها لا تستطيع ذلك بوساطة أي سياسة تحكم عليها أسواق الأوراق المالية بأنها ليست حكيمة من الناحية المالية .

لقد سحبت الأسواق المالية الأرض من تحت سياسات العمالة الكاملة التى اتبعت

---

(٢٤) وليم جريدر ، **One World, Ready or Not : The Manic of Global Capitalism** ، نيويورك : سيمون آلا شوستر ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٨١ .

(٢٥) إن وجهة النظر القائلة بأن استعداد الدولة لأن تكون الملاذ الأخير للتوظيف كان هو ، وليس سياستها الفعالة فى مجال العمل ، الذى مكّن السويد الاشتراكية الديمقراطية من تفادى البطالة الواسعة النطاق ، تناقش بطريقة مقنعة فى ، د. ب. فريمان ، ب. سويدنبرج ، د. تويل ، **Welfare State**، إستوكهولم : مركز دراسات الأعمال والسياسات ، ورقة عارضة رقم ٦٩ ، ١٩٩٥ .

بعد الحرب . ولا يوجد لدى أي حكومة غربية اليوم أى خَلَف موثوق للسياسات التى أمّنت المجتمعات الغربية ضد البطالة الواسعة النطاق فى الفترة الكينزية . **فأعداد المحرومين من إمكانية الحصول على عمل كانت تتزايد فى غالبية المجتمعات الغربية طيلة عشرين عاما أو أكثر . وقد حدث ذلك على الرغم من النمو الاقتصادى القوى ، والذى يكاد أن يكون مستمرّا ، فى جميع البلدان المتقدمة . إن هدف العمالة الكاملة الذى تتبناه الاشتراكية الديمقراطية لا يمكن أن تحققه الآن سياسات اشتراكية ديمقراطية .**

وتصور أن اقتصادات السوق الاجتماعية التى كانت موجودة فى الماضى يمكن أن تجدد نفسها بصورة سوية فى ظل قوى التنسيق فى اتجاه نزولى ، إنما يعد الأشد خطورة بين الأوهام الكثيرة المرتبطة بالسوق العالمية . وبدلا من ذلك فإن أنظمة السوق العالمية ترغم بدرجة متزايدة على تفكيك نفسها ، حتى يكون باستطاعتها التنافس بشروط أكثر مساواة مع الاقتصادات التى تكون فيها التكاليف البيئية والاجتماعية وتكاليف العمل عند أدنى مستوى . والسؤال الذى تواجهه اقتصادات السوق الاجتماعية ليس ما إذا كانت تستطيع البقاء بمؤسساتها وسياساتها الراهنة ـ فهى لا تستطيع ـ بل هو ما إذا كانت التعديلات الحتمية ستتم عن طريق موجة أخرى من الإصلاحات الليبرالية ، أو عن طريق سياسات تُسخِّر الأسواق لتلبية الاحتياجات البشرية ؟ .

السوق الحرة العالمية فى مقابل الأسواق الاجتماعية الأوروبية

ألمانيا هى بوتقة الاختبار لمن يعتقدون أن الأسواق الاجتماعية لعصر ما بعد الحرب يمكن أن تستمر فى ظل سوق حرة عالمية . والعلامات فى هذا الصدد ليست مشجعة ، ذلك أن نفس الظروف التى جعلت ألمانيا فائقة النجاح فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية إنما تعمل اليوم ضد النموذج الألمانى . فهذا النموذج كان له فى فترة ما بعد الحرب حجرا زاوية : دولة رعاية اجتماعية شاملة ، وشركات أعمال كانت مصالح مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح غير المالية ممثلة فى مجالس إداراتها . وكل من حجرى الزاوية هذين زعزعتهما البيئة التنافسية التى واجهتها ألمانيا بعد إعادة توحيد شطريها .

إن مؤيدى نموذج الراين للرأسمالية الألمانية لم يفهموا أن موطئ القدم التنافسى الذى ازدهرت فيه السوق الاجتماعية الألمانية قد اختفى مع إعادة توحيد أوروبا ، وتصنيع آسيا ، والضغوط التنافسية على التحلل من الضوابط . وقد أدرك ميشيل ألبرت بوضوح أن

التنافس الاقتصادى الذى يسود العالم اليوم إنما هو تنافس رأسمالية ضد رأسمالية ، [٢٦] ومع ذلك أخفق فى فهم منطق هذا التنافس . فهو يعترف بأن تدويل الأسواق المالية ونمو التجارة العالمية لهما دورهما فى الصعاب التى تواجه نموذج الراين ، ولكنه مازال يتوقع أن تتغلب «سلحفاة الراين» على «الأرنب الأمريكى» ؛ حتى على الرغم من إقراره بإمكانية أن تطرد الرأسماليات الرديئة الرأسماليات الجيدة . [٢٧]

ويختلف اقتصاد السوق الاجتماعية الألمانية اختلافا أساسيًا وجذريًا عن رأسمالية السوق الحرة الأمريكية . فهو يمنح حق التصويت لأصحاب المصالح غير المالية ـ المستخدمين ، والجماعات المحلية ، ورجال البنوك ، وفى بعض الأحيان الموردين والمستهلكين ـ فى إدارة الشركات . كما يكفل للعمال فى المنشآت الكبيرة (أكثر من ٨٠٠ مستخدم) التمثيل فى المجالس الإشرافية جنبا إلى جنب مع ممثلى حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح غير المالية . **كما أن توزيع السلطة بين عدد كبير من أصحاب المصالح غير المالية فى النظام الألمانى يعد أساسيًا فى تفسير انخفاض مستويات الفروق الاقتصادية به مقارنة بالاقتصادات الأنجلو سكسونية .**

والرأسمالية الألمانية تعطى قيم الأسهم وزنًا أقل بكثير مما يعطيه أى اقتصاد للسوق الحرة . فأسواق الأسهم وعمليات الشراء غير الودية ليست ذات أهمية محورية فيها . وهناك أعداد كبيرة من المشروعات ، بما فى ذلك منشآت كبيرة ومتوسطة الحجم ، مازالت ملكية عائلية . وبالمثل فإن سوق العمل فى ألمانيا تختلف اختلافا شديدا عن مثيلاتها فى الولايات المتحدة وتلك التى تم تكييفها وفق النموذج الأمريكى (مثل بريطانيا) . كما توجد فى ألمانيا مساومة جماعية على الأجور على نطاق الصناعة ، ودرجة أكبر من الأمن الوظيفى .

إن ثقافة تخفيض وحرق الأجور ، والاستخدام والطرد ، التى سمحت بتقليص حجم المشروعات فى الولايات المتحدة فى بداية التسعينيات ، لا يسمع عنها فى ألمانيا ، أو هى ثقافة مرفوضة هناك . وإذا فقد العمال الألمان وظائفهم فإنهم يحصلون على حوالى ثلثى دخولهم فى أثناء العمل فى صورة إعانة بطالة (مقابل حوالى الثلث فى بريطانيا ، بل وأقل من ذلك فى الولايات المتحدة) . وفى الأسواق الاجتماعية الألمانية تفرض قيود شديدة على معاملة

---

(٢٦) ميشيل ألبرت ، **Capitalism against Capitalism** ، لندن : دار وور للنشر ، ١٩٩٣ .
(٢٧) المرجع نفسه ، الصفحة ١٩١ .

الأيدى العاملة كسلعة قابلة للتسويق . وينقل عن هنريخ ڤون پيرر ، رئيس سيمنز (وهى الشركة التى تتصدر صناعة الإلكترونيات فى ألمانيا) أنه قال : «إن مبدأ حرية الاستخدام والطرد لا يوجد هنا ، ولا أريد أبدا أن يوجد» (٢٨)

وهذه السمات المميزة للاقتصاد الألمانى تنشأ عن توافق ثقافى وسياسى طويل العهد حول الكيفية التى ينبغى أن يتم بها تشكيل الأسواق . وهى ترمى إلى حماية ورعاية التماسك الاجتماعى ، وكذلك إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية . ويعد هذا التوافق الاقتصادى أمرا جوهريا للثقافة السياسية الليبرالية التى بنتها ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية . وبينما لا توجد احتمالات للتخلى عنه ، فإنه لا يستطيع أن يجدّد نفسه دون إجراء إصلاحات عميقة الأثر .

إن الفلسفة الاقتصادية التى يجسدها النموذج الألمانى ـ فلسفة ليبرالية الأرود (*) (٢٩) ـ تنظر إلى حريات السوق على أنها منتجات اصطناعية قانونية واجتماعية ، وليست حقوقا أساسية للإنسان . كما أنها تفهم اقتصاد السوق ليس على أنه حالة من الحرية الطبيعية نتجت عن تحلل من الضوابط ، وإنما على أنه مؤسسة حاذقة ومعقدة تحتاج إلى إصلاح متكرر إذا ما أريد الحفاظ عليها فى حالة صالحة . وفى هذه الفلسفة الاقتصادية لا تكون اقتصادات السوق كيانات مستقلة عما حولها ؛ وإنما تكون امتدادًا للمؤسسات الأساسية ، مثل المجتمع المحلى والدولة الديمقراطية .

والنموذج الألمانى الذى نعرفه اليوم دشنه **لودڤيج إيرهارت** (**) كصورة مجسمة

---

(٢٨) وردت فى ديڤيد جودهارت ، **The Reshaping of the German Social Market** ، لندن : معهد بحوث السياسات العامة ، الصفحة ٢٢ . انظر أيضا ، أوليڤييه كادو وپيير بليم ، **Can Industrial Europe be Saved ?** ، لندن : مركز الإصلاح الأوروبى ، ١٩٩٦ ، وذلك من أجل الإلمام بتقييم متأن لسجل أوروبا الصناعى وآفاقها الصناعية .

(*) **Ordo - liberalism** .

(٢٩) تناولت فلسفة ليبرالية الأردو بطريقة أكثر انتظاما وشمولا فى كتيبى ، The Post - Communist Societies in Transition : a Social Market Perspective ، لندن : مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٤ ، الذى أعيد نشره باعتباره الفصل الخامس من كتابى **Enlightenment's Wake** ، لندن : روتلدج ، ١٩٩٥ .

(**) **لودڤيج إيرهارت** : (١٨٩٧ ـ ١٩٧٧) ، السياسى الألمانى المعروف . كان وزير مالية ألمانيا الغربية فى الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٣ ، ومستشارها فى الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ . يعود إليه الفضل فى النهضة الاقتصادية التى حققتها ألمانيا الغربية فى فترة ما بعد الحرب ـ المترجم .

لليبرالية الأردو . وهذه الفلسفة الاقتصادية ـ التى تسمى فى بعض الأحيان مدرسة فريبورج ـ لم تختف كلية أبدا فى ألمانيا على الرغم من الهجرة القسرية لكثير من رموزها خلال الفترة النازية . وقد استهل إيرهارت التحرر الاقتصادى الألمانى دون اعتبار للسياسات الاقتصادية ذات التوجه التخطيطى لقوات الاحتلال المتحالفة ولأيديولوچية الاقتصاد الحر . والأرجح أن التحرر الاقتصادى فى ألمانيا فى فترة ما بعد الحرب لم يكن يدين بالكثير لتأثير القوات المتحالفة [٣٠] .

إن اقتصاد السوق من النوع الذى تتصوره فلسفة ليبرالية الأردو راسخ بعمق فى ثقافة ألمانيا فى فترة ما بعد الحرب ؛ فلماذا ينبغى الاستعاضة عن مؤسسة اجتماعية متحضرة وناجحة ، بعدم أمن مستوطن ، وانقسامات اجتماعية ، ومواقع متكاثرة للسوق الحرة الأمريكية؟ وكما قال ديڤيد جودهارت : «إن نموذج الولايات المتحدة أنتج بلدا ديناميا ينبض بالنشاط مفتوح الأبواب أمام كثيرين من أفقر أهل الأرض . ولكن إذا توافر اختيار حر مبنى على معلومات ، فأين سيتمنى معظم الناس أن يكونوا قد ولدوا إذا كانوا لا يعلمون إلى أية طبقة أو مجموعة عرقية سوف ينتمون ـ ديترويت أو كولون؟ [٣١] .

ومع ذلك فإن النموذج الألمانى لا يمكن أن يتحدد فى أى شكل شبيه بشكله فى فترة ما بعد الحرب . ويرجع ذلك جزئيا إلى الأخطاء السياسية الخطيرة التى ارتكبت على الطريق إلى إعادة توحيد ألمانيا . فمستوى التعادل الذى أدمجت عنده عملتا ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية كان غلطة أساسية . ذلك أن حكومة ألمانيا الغربية وطبقة رجال الأعمال فيها لم تكونا مؤهلتين لإدراك مقدار ما كان هناك فى الحقيقة من شبه بين اقتصاد ألمانيا الشرقية واقتصادات بلدان أوروبا الشرقية الأخرى ـ التى كان يوجد فى غالبيتها قدر كبير من التبديد والتلوث والفوضى التكنولوچية . ولو كان قد أجرى تقييم أكثر واقعية **لحزام الصدأ** [*] الألمانى الشرقى لكانت سياسة ألمانيا الغربية قد تجنبت هذه الأخطاء .

---

(٣٠) قيل إن اثنين من مستشارى الحلفاء الاقتصاديين ، هما كارل بوده ، أ. ف. شوماخر (الذى ألف فى وقت لاحق كتاب **Small is Beautiful**) ، قد أشارا على إيرهارت ببدء التحرير الاقتصادى لألمانيا ، انظر ، نيل أشرسون **"When Soros Debunks Capitalism"** ، فى جريدة **Independent on Sunday**، عدد ٢ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٢٢ .

(٣١) ديڤيد جودهارت ، المرجع السابق ، الصفحة ٨٠ .

(*) **Rustbelt** : تعبير يطلق على الولايات الشمالية الشرقية وولايات الوسط الغربى من الولايات المتحدة التى تدهورت فيها الصناعات الثقيلة ـ المترجم .

إن جانبا من تكاليف التوحيد لم يكن ممكنا تفاديه . فألمانيا الغربية لم يكن باستطاعتها تلافى الاضطلاع بالتزامات الأمن الاجتماعى لألمانيا الشرقية ـ إذ إن ذلك كان أحد متطلبات الدستور الألمانى . ولكن ذلك سكب الوقود على الأزمة المالية الألمانية المشتعلة فى بطء والناشئة عن نظام المعاشات الألمانى الذى لا يعتمد على تمويل كامل .

وعندما يوضع كل ذلك موضع التأمل ، فإن حقيقة واحدة تظل واضحة ، وهى أنه لم يكن باستطاعة أى بلد آخر ، ربما باستثناء اليابان ، تحمل وإدارة استيعاب اقتصاد مفلس، ذلك الاستيعاب الذى استوجبته عملية التوحيد . ومن المؤكد أنه لم يكن بين الدول الأنجلو سكسونية دولة باستطاعتها حتى البدء فى عملية من هذا القبيل .

وترجع بعض مشكلات الاقتصاد الألمانى إلى الجهود التى بذلت للامتثال للشروط المالية الانكماشية للغاية التى فرضتها معاهدة ماستريخت . كما أن اهتمام المستشار كول الطاغى بالشروع فى إيجاد عملة أوروبية واحدة أدى إلى سياسات أسفرت عن خنق الطلب فى الاقتصاد . ولو أن مشروع العملة الواحدة قد انهار لكان لنا أن نتوقع التخلى عن تلك السياسات .

وترجع الأسباب الأعمق للصعاب التى تواجهها السوق الاجتماعية الألمانية اليوم إلى العالم الذى ينبغى أن تعيش فيه أوروبا موحدة . فالتوحيد الأوروبى قد سمح لمئات الملايين من العمال بدخول الأسواق العالمية . وذلك لأن مستوياتهم التعليمية العالية وأجورهم المنخفضة تجعلهم جذابين للشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الدوليين . ومن المحتوم أن تؤدى هذه البيئة التنافسية الجديدة إلى إضعاف الاتفاقات المتشابكة حول الأجور والأحوال والأمن الوظيفى التى كانت تدعم النموذج الألمانى .

وبرغم أنه ليست هناك شركة ألمانية أخذت بالممارسة الأمريكية وأعادت توطين مصالحها بالجملة فى الدول الشرقية فى فترة ما بعد الشيوعية ، فإن الشركات الألمانية تنقل إنتاجها باطراد عند الحافة إلى جمهورية التشيك وبولندا وأماكن أخرى فى أوروبا الشرقية . ولما كانت نسبة العمال الذين استخدمتهم الشركات الألمانية فى الخارج قريبة من نسبة العمال الذين استخدمتهم الشركات الأمريكية والبريطانية والهولندية ، فإن هذه المنشآت ستجد من الأصعب استمرار علاقات أصحاب المصالح غير المالية التى شكلتها فى الماضى .

وعند نقطة ما ستصبح العلاقات الاجتماعية فيما بين أصحاب المصالح غير المالية أكثر هامشية فى حياة المنشآت الألمانية . ذلك أن ما للفوارق فى الأجور من قوة جاذبة نحو المركز من شأنه أن يفك عُقَد الثقة والعرف التى كانت تعمل على تضافر المنشآت بوصفها مؤسسات اجتماعية فى السوق الاجتماعية الألمانية فى فترة ما بعد الحرب . وعندما تصبح علاقات أصحاب المصالح غير المالية أقل شأنا ، يرجح أن تزداد الفوارق الاقتصادية اتساعا . وستتعرض للخطر سمة مميزة جوهرية للسوق الاجتماعية لما بعد الحرب ـ وهى تضييقها للفوارق فى الدخل والثروة .

إن توسع المنشآت الألمانية فى الخارج لا يمكن أن يتفادى تغير دورها فى المجتمع الألمانى . فشركة سيمنز كانت تتوقع فى عام ١٩٩٧ الاستغناء عن ٦٠٠٠ وظيفة فى ألمانيا ، على حين كانت تتوسع فى الصناعة عبر البحار . وبحلول عام ١٩٩٩ سيكون لديها مستخدمون فى الخارج أكثر مما لديها فى ألمانيا . وهذا التوسع الدولى يزيد حاجة سيمنز إلى رأس المال الأجنبى . ومنذ فترة اعترف رئيس الشركة ، هنريخ ڤون پييرر ، بوصفه معارضا لسياسة «الاستخدام والطرد» الأنجلوسكسونية ، «بأننا نخوض منافسة عالمية من أجل القروض ورأسمال الأسهم» [٣٣] . وهناك شركات ألمانية أخرى عديدة ، مثل هوكست لإنتاج الأدوية ومجموعة ثايسن لإنتاج الصلب ، اتخذت إجراءات لكى تحقق على وجه السرعة زيادة فى الأرباح وأسعار الأسهم .

كما أن المنافسة العالمية على رأسمال الأسهم هى بمثابة رافعة لزيادة الوزن الذى يعطى لقيم الأسهم فى سياسات الشركات ، ولكنها تضعف التزام الشركة إزاء أصحاب المصالح غير المالية الآخرين .

وتبدأ السوق الاجتماعية فى التفكك عندما تصبح علاقات دوائر الأعمال ، التى كانت طويلة الأمد وقائمة على الثقة ، علاقات قصيرة الأمد أساسها المعاملات والعقود . وثمة علامات كثيرة على أن هذا التفكك يمضى قدما فى ألمانيا اليوم . فالشركات الكبيرة أكثر قابلية للتركيز على التخفيضات القصيرة الأجل فى التكلفة منها للتركيز على الحفاظ على علاقة مستقرة طويلة الأجل فى تعاملها مع مورديها . وتضع شركات كثيرة استراتيجيات لجعل تكاليف العمل أكثر مرونة فى اتجاه الانخفاض . وقد كان تعيين

(٣٢) مقابلة نشرت فى جريدة **ذى أوروپيان** ، عدد ١٦ من يناير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٢٨ .

مسئول تنفيذى معروف بتخفيض التكاليف من شركة چنرال موتورز لإدارة قسم التوريدات فى شركة ڤولكس ڤاجن فى عام ١٩٩٣ لحظة رمزية فى التحويل البطىء للسوق الاجتماعية فى ألمانيا . ومما له دلالة مماثلة أن اثنتين من عمليات الشراء الأربع غير الودية التى وقعت فى ألمانيا فى فترة ما بعد الحرب قد تمتا فى السنوات الست الأخيرة .

ولا يعنى شىء من ذلك أن السوق الاجتماعية الألمانية ستتمثل النموذج الأمريكى . فالنظام المعقد للحيازات المتبادلة فى ألمانيا ، بدعم من مؤسسات القرار المشترك ، سيحول دون ذلك . كما أن هذه القيود على سياسة الشركات ستكون قوة موازنة للقوة المتزايدة لمصالح حملة الأسهم . ولن تستطيع أسواق رأس المال أن تكتسب فى الاقتصاد الألمانى مالها من قوة فى الرأسمالية الأمريكية (والبريطانية) . ذلك أن الشركات الألمانية لن تصبح مؤسسات جوفاء تنحصر وظائفها الرئيسية فى تحصيل الكمبيالات وتوزيع الأرباح . ولكنها بالفعل تمضى فى طريق من المحتوم أن يفضى إلى تغيير أوضاع السوق الاجتماعية التى كانت معروفة لجيل كامل فى ألمانيا ما بعد الحرب .

وعلى الرغم من ذلك فإن السوق الاجتماعية الألمانية ليست على شفا الانهيار : فهى واسعة الحيلة ، ولديها لهذا الغرض تراث سياسى ضخم للغاية . وتوجد إجراءات كثيرة باستطاعتها أن تتخذها للتكيف مع ما تواجهه من الظروف التنافسية الجديدة . والشركات الألمانية ملائمة للغاية لاستراتيچية «التخصص المرن» التى يستعاض فيها عن الأساليب التقليدية للإنتاج الكبير بالاستخدام المتغير لقوة عمل ذات مهارة واسعة لإنتاج مدى من السلع أكثر تنوعا وأكثر تحقيقا لرغبات المستهلكين . [٣٣] إن الموقف الوسطى للشركات الصغيرة والمتوسطة فى ألمانيا ، التى هى فى أغلب الأحوال مملوكة لأسرة واحدة ويزيد عمرها فى بعض الأحيان على مائة عام ، موقف يتميز بالقوة والقدرة على الابتكار . كما أن مرافق البحث والتطوير فى ألمانيا مازالت مرافق نموذجية .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن الطريق الوحيد الذى تستطيع الرأسمالية الألمانية أن تطرقه لتحقيق قدر أكبر من المرونة هو محاكاة الممارسة الأمريكية ـ التى تمضى فيها المرونة جنبا إلى جنب مع انعدام الأمن الوظيفى . والاتفاق التاريخى الذى وُقِّع فى أوائل عام ١٩٩٧ بين

---

(٣٣) من أجل الإلمام «بالتخصص المرن» فى ألمانيا ، انظر ، ديڤيد جودهارت ، المرجع السابق ، الصفحات ٥٩ إلى ٦٢ .

نقابة عمال الصناعات الهندسية IG Metall ، وهى من أكبر نقابات العمال فى ألمانيا ، وإدارة شركة أوسرام ، يوضح كيف يستطيع النموذج الألمانى الاستجابة للمنافسة العالمية المكثفة . فقد كانت شركة أوسرام بصدد دراسة خطة لنقل خط جديد للإنتاج من ألمانيا إلى موقع فى إيطاليا حيث تكاليف العمل أقل بمقدار ٤٠ فى المائة . واستنادا إلى مسح أجرته مؤسسة DINT ، وهى المنظمة التى تجمع معا غرفتى الصناعة والتجارة الألمانيتين ، فإن ٢٨ فى المائة من رجال الصناعة فى ألمانيا الغربية كانوا يخططون لإجراء عمليات نقل مماثلة فى غضون الأعوام الثلاثة التالية ، وأن حوالى ثلثيهم أعلنوا أن السبب الرئيسى لهذه العمليات هو تكاليف الأيدى العاملة . وكان واقع المنافسة العالمية المتزايدة واضحا أمام أصحاب شركة أوسرام . كما أن ثلاثة أرباع مستخدمى هذه الشركة يعملون خارج ألمانيا ، و٩٠ فى المائة من مبيعاتها لعملاء أجانب . وتنظر الشركة باستمرار فى توطين إنتاجها . وفى هذه الظروف كانت نقابة العمال على استعداد لتوقيع اتفاق لزيادة المرونة فيما يتعلق بنوبات العمل ترتبت عليه إطالة أسبوع العمل . ومن المرجح كثيرا أن هذه النقابة وغيرها من نقابات العمال ستوافق فى المستقبل القريب وفى الأجل المتوسط على صفقات أبعد أثرا . (٣٤)

وتوضح تلك الصفقات أن السوق الاجتماعية الألمانية تتكيف مع المنافسة فى السوق العالمية دون أن تتخلى عن الممارسات التى تميزها عن السوق الحرة الأمريكية . ولكن أيّا من إجراءات التكييف التى تستطيع السوق الاجتماعية الألمانية اتخاذها لاستغلال ميزاتها التنافسية لن يحول دون الانقلاب الذى يمضى بالفعل . ذلك أن منطق تكاليف العمل الأقل فى أوروبا ما بعد الشيوعية ، إلى جانب قابلية الإنتاج الألمانى للتنقل ، يعنيان أنه أيّا كان ما ينشأ عن المرونة الحالية فإنه سيكون مختلفا عن النموذج الألمانى لما بعد الحرب قدر اختلافه عن السوق الحرة .

وليس هناك احتمال لأن يصبح النموذج الألمانى القاعدة التى تسير عليها اقتصادات الاتحاد الأوروبى . ففى اتحاد أوروبى موسع فى فترة ما بعد الحرب الباردة ، يضم دول ما بعد الشيوعية ، وكذلك بريطانيا ما بعد فترة حكم تاتشر ، ستكون الثقافات والظروف الاقتصادية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى شديدة التباين . ذلك أن المشروع

(٣٤) فيما يتعلق بنقابة العمال فى شركة أوسرام IG Metall ، انظر بيتر مارش ، "A shift to flexbility" ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ٢١ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٤ .

الاشتراكى الديمقراطى لامتداد رأسمالية الراين عبر بلدان الاتحاد الأوروبى لا يعدو أن يكون مفارقة تاريخية .

والاتحاد الأوروبى لا يستطيع أن يعزل نفسه عن ضغوط التنافس على التحلل من الضوابط . «فالكينزية القارية» [٣٥] كان يمكن أن ترمى إلى إعادة ابتكار نظام اشتراكى ديمقراطى كف أن يكون قابلا للتطبيق فى أي دولة قومية على مستوى أوروبى عابر للوطنية . ومع ذلك فإنه لم يكن باستطاعة حتى اتحاد أشد تكاملا ومجهز بسياسة موحدة للعملة والمالية أن يفلت من عواقب المنافسة مع قوى عاملة منخفضة الأجر وذات مستوى تعليمى عال ، وهى المنافسة التى فرضها عليه كل من إعادة توحيد أوروبا والتصنيع الآسيوى .

إن السياسات النقدية والمالية للاتحاد الأوروبى التى رؤى أنها متساهلة ستستدعى رقابة من الأسواق العالمية . فالأسواق المتحررة من الضوابط للعملات العالمية ، المصابة بحساسية مزمنة تجاه سياسات خلق فرص العمل من خلال الاقتراض العام ، ستؤدى إلى إضعاف العملة الأوروبية ، وستكون سببا للوقوع فى أزمة . وإذا ما انتهج الاتحاد الأوروبى سياسات لمواجهة التقلبات الدورية يرى أنها سياسات توسعية أكثر مما يجب ، فإن الأسواق العالمية ستلفظ الأوراق المالية للاتحاد الأوروبى . وستكون النتيجة أعلى مستوى لأسعار الفائدة ومزيدا من البطالة .

وليس بوسع حتى اقتصاد فى ضخامة وتنوع اقتصاد الاتحاد الأوروبى أن يأمل فى التملص من قيود منافسة الأسواق العالمية التى تفرضها رءوس الأموال والشركات التى لا قيد على حركتها . إذ لن يكون باستطاعة اتحاد أوروبى متكامل اقتصاديا أن يبدى مقاومة للأسواق العالمية أكثر مما تستطيع الولايات المتحدة . فالكينزية القارية لم تعد مجدية .

لقد أزيلت الاشتراكية الديمقراطية على نطاق أوروبا من جدول أعمال التاريخ . ولكن ذلك لا يعنى أن الرأسمالية الألمانية قد عفا عليها الزمن . على النقيض ، فسواء نجح مشروع العملة الأوروبية الواحدة أو لم ينجح ، فإن ألمانيا ستصبح مرة أخرى ، مثلما كانت منذ مائة عام ، إحدى القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم ، باتجاهها نحو الشرق لتوسيع نفوذها الاقتصادى .

---

(٣٥) هيرست وثومپسون ، مجلة **Soundings** ، المرجع السابق .

وفى القرن القادم ستكون لدى الرأسمالية الألمانية جوانب قوة ، ولكن هذه الجوانب لن تمارس بالكامل إلا بعد فترة إصلاح عميق وله وقع الصدمة .

إن أزمة اقتصادات الأسواق الاجتماعية فى أوروبا أزمة عميقة . وإذا هى حاولت دعم الهياكل الاجتماعية التى ورثتها ، فإنها ستظل تعانى كثيرا أسوأ الاضطرابات التى عرفتها الرأسمالية العالمية . ذلك أن شرور الرأسمالية المضطربة لا يمكن الإفلات منها بسياسات جل غايتها تجديد اقتصادات الأسواق الاجتماعية لعصر ما بعد الحرب .

obeikan